

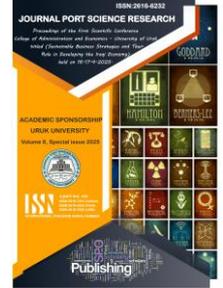
Central Bank Initiatives : Their Role in Promoting Real Investment and Strengthening Development Opportunities in Iraq

Sadiq Tu'mah Al-Bahadli

College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract This research seeks to study the initiatives of the Central Bank of Iraq through its discussions with analysis and methodology and conclude with conclusions and recommendations in light of the political and economic variables in Iraq, including the adoption of a policy of market democracy and economic freedom and the hypothesis that there is a positive relationship between the financing provided by the Central Bank of Iraq and economic growth, investments in the real sector, sustainable development and any investment activity that results in new productive capacity through the establishment of income-generating projects, which means increases in economic variables such as national income, average per capita income and gross domestic product. All of this means that there is a role for the bank in providing credit, promoting sustainable economic growth and enhancing the ability of local financial institutions to encourage banking, insurance and financial services for all.



10.36371/port.2025.special.4

Keywords: Central bank, investment, real investment, sustainable development

مبادرات البنك المركزي ودورها في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية في العراق صادق طعمة خلف البهادلي

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية ، بغداد، العراق

الخلاصة:

يسعى هذا البحث الى دراسة مبادرات البنك المركزي العراقي من خلال مباحثه مع التحليل والمنهجية والانتهاج بالاستنتاجات والتوصيات في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في العراق ومنها انتهاج سياسة ديمقراطية السوق والحرية الاقتصادية وفرضية مفادها عن وجود علاقة إيجابية بين التمويل المقدم من البنك المركزي العراقي والنمو الاقتصادي والاستثمارات في القطاع الحقيقي والتنمية المستدامة واي نشاط استثماري يترتب عليه طاقة إنتاجية جديدة من خلال إقامة المشاريع المدرة للدخل ، والذي يعني حصول زيادات في المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي ومتوسط دخل الفرد والنتائج المحلي الإجمالي وكل ذلك يعني ان هناك دور للبنك في توفير الائتمان وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع .

الكلمات الدالة: البنك المركزي، الاستثمار، الاستثمار الحقيقي، التنمية المستدامة

المقدمة

يعد البنك المركزي في الوقت الحاضر هيئة لا غنى عنها في أي دولة تناط بها مهمة تعزيز التنمية المستدامة من خلال الدور التنموي التي تقوم فيه بالمساهمة بما تملكه من فوائض وموارد مالية في دعم المصادر التجارية من خلال المبادرات المتخصصة للأنفاق على المشاريع التي تهدف الى توفير السلع والخدمات مما يساهم في استقرار الحياة الاقتصادية للمجتمع ويوفع من المستوى المعيشي للمواطن ويضمن حياة كريمة ولائقة للجميع .

يتضح من خلال مبادرات البنك المركزي العراقي دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال توفير الائتمان المصرفي نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية من خلال تحفيز وتطوير النشاط الائتماني لتمويل المشاريع الاستثمارية التنموية وبما يساعد ويساهم في رفع كفاءة توفير السلع والخدمات ومستويات التشغيل والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في البلاد لتحقيق حقيقة ان هذه المبادرات والاسهامات من البنك المركزي العراقي لها اسهام فاعل في تحقيق التنمية في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية .

الكلمات المفتاحية :

البنك المركزي ، الاستثمار ، الاستثمار الحقيقي ، التنمية المستدامة

مشكلة البحث

هناك ضعف وعدم تنوع الخدمات المالية وكمية التمويل والأموال المتاحة وضعف في وظيفة الوساطة المالية في جمع المدخرات والانتفاع منها في الاستثمارات الحقيقية التي تحقق اكتفاءً ذاتياً وتمول المشاريع المدرة للدخل مع ضعف حالة الاشراف والتنظيم والاستقرار والكفاءة والقدرة والتنافسية ، بالتالي حاجة البلد الحتمية الى أدوات وخدمات مالية وائتمان مصرفي يمكن من خلالها تنويع التمويل لتشجيع الاستثمار المالي الحقيقي واحداث التنوع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في المبادرات التي يقدمها البنك المركزي العراقي لإقامة المشاريع الاستثمارية بما يخدم الاقتصاد الحقيقي والتنمية الاقتصادية في البلاد والتي تعد واقعا خطوة جادة ومهمة في بناء وتطوير الواقع والنشاط الاقتصادي الحقيقي والذي يحتاجها العراق للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وتشغيل اكبر عدد من الايادي العاملة للتقليل من البطالة .

فرضية البحث

هناك دور لمبادرات البنك المركزي في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية في العراق .

اهداف البحث

- 1- ابراز الأهمية البالغة للدور الفعال الحكومي في الاقتصاد الريعي في تشجيع المبادرات لتمويل المشاريع الاستثمارية بما تقدمه مؤسساتها المالية والمصرفية وما لديها من فوائض وتقديمتها لمن يحتاجها من القطاعات المختلفة والتي لها اثر فعال في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- 2- تسليط الضوء على دور مبادرات البنك المركزي العراقي في تمويل المشاريع الاستثمارية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية في العراق .
- 3- التعرف على المشاريع الاستثمارية والعوامل التي تشجع على الاستثمار وطبيعة العلاقة بين هذه المشاريع والمصارف التجارية والوقوف على أنواع الضمانات التي تطلبها المصارف لقاء تقديم خدمة الائتمان .

المحور الأول

الأطر المفاهيمي والنظري

البنك المركزي ، الاستثمار الحقيقي ، التنمية المستدامة

على خلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية انها تشترك في أهمية ودور البنك المركزي في المساهمة الفاعلة في توجيه الموارد المالية المجتمعية لصالح القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة وهناك مصالحة في تحقيق الاستقرار السلمي للبلاد وعليه يتناول في هذا المبحث الدور الرقابي والاشرافي للبنك المركزي واهميته في توجيه المدخرات لصالح الاستثمار الحقيقي وتحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الأول

البنك المركزي .. دور رقابي استثماري

البنك المركزي هو مؤسسة مالية مسؤولة عن إدارة السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المالي والمصرفي وله اهداف منها الاستقرار الاقتصادي من خلال تحفيز النمو الاقتصادي والمحافظة على مستوى التضخم في مستويات مقبولة فضلا عن تحقيق الاستقرار المالي من خلال رقابة المصارف وضمان سلامة العمليات المالية والمصرفية وتطوير الاقتصاد عن طريق تحفيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي¹.

الدور التنموي للبنك المركزي يتلخص في تطوير النظام المالي من خلال تحسين البنية التحتية المالية والمصرفية وتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي عن طريق تفعيل دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين والاستفادة من الموارد المالية في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتوفير التمويل المصرفي اللازم للمشاريع المدرة للدخل وتحسين البيئة الاستثمارية الإنتاجية الذي يعزز النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي في البلاد الذي ينعكس على تحسين دخل الفرد في المجتمع وتحسين مستوى المعيشة من خلال تحسين ظروف الحياة اللائقة للفرد والمجتمع والفئات السكانية الفقيرة والمتوسطة ، علما ان هناك تحديات تواجه الدور التنموي للبنك المركزي العراقي منها الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والفساد الإداري والمالي².

المطلب الثاني

المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بالبنك المركزي والمصارف التجارية

هناك علاقة بين البنك المركزي ودوره في توفير المبادرات والاسهامات لتوفير الأموال اللازمة للمصارف التجارية التي تقدم القروض الى المشاريع الاستثمارية وهي ترجمة حقيقية للاستفادة من رؤوس الأموال لتأهيل وتشغيل الموارد الاقتصادية والبشرية من خلال العمل على الاستخدام الصحيح وفقا للخطط الاقتصادية المدروسة التي تلبي الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع وتحقيق الأهداف المرجوة من إقامة هذه المشاريع ، اذ ان هناك أنواع مختلفة من هذه المشاريع والتي تختلف بحسب ملكيتها سواء للقطاع العام او القطاع الخاص ، وكل هذه المشاريع بحسب طبيعتها لها أهمية واهداف تصبو الى تحقيقها كالعامل على دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسعى الى زيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل للمجتمع واستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته من خلال تحقيق العوائد والايادات المناسبة لغرض ديمومة واستمرارية العمل واستدامة الموارد المالية³.

المطلب الثالث

التنمية والاستدامة المالية على المدى البعيد

التنمية المستدامة هي مفهوم ينصرف الى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة تحقق الاستدامة المالية والموارد على المدى الطويل، وتهدف الى زيادة الإنتاجية والاستثمار الحقيقي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال تحسين ظروف الحياة للأجيال الحالية والمحافظة على الموارد الاقتصادية للأجيال اللاحقة ، ولعل الاستثمار في السلع والخدمات جوهر الأهداف التي يتطلع اليها البنك المركزي العراقي من خلال ما يخصص من مبادرات ومساهمات للبنك المركزي لدعم الاقتصاد الحقيقي⁴.

البنك المركزي العراقي ساهم في التعزيز لعدة مبادرات لدعم الاستثمار الحقيقي والتنمية المستدامة من خلال برنامج التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التمويل للصناعات التحويلية وبرنامج التمويل للزراعة والصناعات الغذائية وبرنامج التمويل للبنية التحتية ، ويهدف البنك المركزي من هذه المبادرات والمساهمات ورفد المصارف التجارية بالأموال اللازمة الى تعزيز النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتقوية فرص التنمية⁵.

المحور الثاني

مبادرات البنك المركزي

الدور والمساهمة في الاستثمار الحقيقي وتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من قصور مبادرات البنك المركزي في الاستثمار الحقيقي وتقوية التنمية في العراق لكن لا ينكر هذا الدور والمساهمة من خلال السياسة النقدية التي تواجه بالعديد من التحديات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعليه سيتم البحث لهذه المساهمة من خلال معرفة واقع القطاع المصرفي ومبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيز الاستثمار الحقيقي وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء إعطاء بعض المقترحات لغرض تطوير هذه المبادرات من دور مرتقب في زيادة النمو الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السلمي وتوفير فرص الاعمال والعمل وزيادة مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

المطلب الأول

واقع القطاع المصرفي في العراق

يوجد في القطاع المصرفي العراقي (74) مصرفا تجاريا ، بما في ذلك (المصارف الحكومية ، والمصارف الإسلامية الخاصة ، والمصارف التجارية الخاصة ، وفروع المصارف الأجنبية) ، وتتراوح مساهمة ومشاركة المصارف التجارية في " الناتج المحلي الإجمالي " بحدود (2٪) ، علما ان " اجمالي الودائع " (73.4) تريليون دينار فيما " اجمالي القروض " (34.8) تريليون دينار و " اجمالي الأصول " (114.8) تريليون دينار و " اجمالي الإيرادات " (4.3) تريليون دينار عراقي¹ .

البنك المركزي العراقي اطلق مبادرات ومساهمات اقرضية متعددة منها التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة البالغة خمسة تريليون دينار لتمويل المصارف المتخصصة وثلاثة تريليون دينار لدعم القطاع العقاري ومبادرة تمويل الطاقة النظيفة بمبلغ تريليون دينار وهذه المبادرات أسهمت بنسبة (30٪) من " اجمالي الائتمان " الممنوح للقطاع الخاص من خلال قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والتجارة² .

وبالرغم من هذه المبادرات نجد ان هذه المبادرات لم يكن لها دورا واسعا ومساهمة فاعلة في التأثير بالاستثمار الحقيقي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لان حجم التحديات في العراق كبير وبلد خارج من صراعات وحروب وتغيير في النظام السياسي ولم تأخذ عملية التغيير وقتها الكافي لخلق اقتصاد ونمو وتمويل مستدام ويعود ذلك الى الكثير من التحديات منها الاستقرار السياسي والتأثيرات السياسية التي تؤدي الى تقليل الثقة بالنظام المالي والمصرفي فضلا عن ذلك عملية الاستقرار الاقتصادي والفساد الإداري والمالي وتحدي الأمن المجتمعي والإرهاب والتحديات التقنية والتكنولوجيا المالية والمصرفية و " الامن السيبراني " والتحديات القانونية والقوانين واللوائح والتعليمات المصرفية وكيفية التعامل مع الابتزاز والبيروقراطية والتعامل مع الفساد والحد منها³ .

ومن خلال البيانات والدراسات الدولية ، لم نرى للعراق وجودا في هذه " البيانات والدراسات " وموقع بين دول العالم حول نسبته في تحقيق " التنمية المستدامة " ، نجد بلدان محققة من درجة 100٪ في نسبة تحقيق اهداف التنمية المستدامة (الدنمارك 85.2٪ ، السويد 85٪ ، فلندا 82.8 ، فرنسا 81.5 ، النمسا 81.1٪ ، المانيا 81.1٪ ، التشيك 80.7٪ ، النرويج 80.7٪) ، اما البلدان العربية (الجزائر 66.6٪) ، (الامارات 66.1٪) ، (المغرب 65.7٪) ، (تونس 65.3٪) ، (الاردن 65.2٪) ، (لبنان 63.1٪) ، (عمان 62.8٪) ، (مصر 61.5٪) ، (الكويت 61.4٪)⁴ .

ولغرض تطوير نسبة تحقيق التنمية المستدامة في العراق ينبغي دعم المصارف التجارية بالمبادرات التي لها أهمية في دعم الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة التمويل المصرفي وتقديم التمويل اللازم للمستثمرين لتنفيذ المشاريع وتسهيل العمليات المالية مثل تحويل الأموال وتمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة لجعل الخدمات الائتمانية والخدمات الاستثمارية اكثر سرعة واكل تكلفة متجاوزة بذلك التحديات التي تواجه المصارف التجارية في دعم الاستثمار الحقيقي منها المخاطر السياسية والاقتصادية والمخاطر الأمنية⁵ .

المطلب الثاني

مبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيز الاستثمار الحقيقي

هناك دور فاعل ومساهم للبنك المركزي العراقي في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المالي والمصرفي والهدف المنشود هو تعزيز مستويات التمويل المطلوبة للمشاريع الإنتاجية المختلفة ، اذ تبني البنك المركزي العراقي مفهوم التمويل المستدام لتعزيز الاستثمار الحقيقي الذي يعده عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد لاسيما العراق ، فكل مشروع اقتصادي

وانتاجي واستثماري وتجاري يحتاج الى التمويل المصرفي عندما لا تتوافر السيولة المالية للفرد والمؤسسة والشركة والمنظمة ، اذ ساهم البنك المركزي العراقي في هذا الدور التنموي من مبادراته ومساهماته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف التجارية العاملة في العراق وذلك من خلال تحفيز هذه المصارف للتوجه نحو السوق الحقيقية وتوفير التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز وتقوية فرص التنمية المستدامة¹¹.

وشملت هذه المبادرات كما يلي :

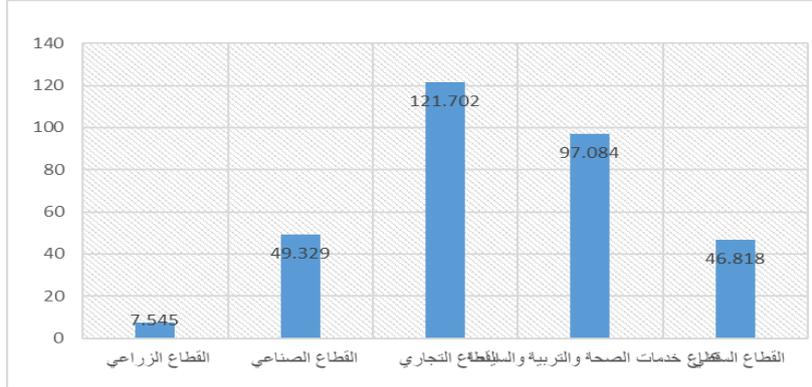
أولاً : مبادرة (1) تريليون دينار عراقي

من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التنموية ومعالجة حالة الركود الاقتصادي في البلاد ونقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة وتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة وتوسيع وزيادة انتاجيتها وانشاء مشاريع إنتاجية واستثمارية جديدة، وشملت المبادرة القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية والسكنية. ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة في القطاع الزراعي بلغ (157) مشروعاً ، والقطاع الصناعي بلغ (803) مشروعاً ، والقطاع السكني بلغ (761) مشروعاً ، والقطاع الخدمي بلغ (1689) مشروعاً ، ومن خلال الأرقام والبيانات المستفيدة الأكبر من التخصيصات المالية هو القطاع التجاري لكون هذا القطاع يعد من النشاطات الاقتصادية التي تحقق أرباح سريعة اذ بلغ عدد المشاريع التجارية المستفيدة (4884) مشروعاً¹².

جدول (1) تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطاعات المستفيدة للمدة (2015-2020) ملياردينار

مجموع المبلغ الممنوح	2020	2019	2015-2018	السنوات	
				البيان	
7.545	2.145	2.8	2.6	التمويل مليار	القطاع الزراعي
	29	43	8.5	عدد المشاريع	
49.329	30.029	11.3	8	التمويل مليار	القطاع الصناعي
	216	227	360	عدد المشاريع	
121.702	44.402	33.6	43.7	التمويل مليار	القطاع التجاري
	1349	1476	2059	عدد المشاريع	
97.084	60.984	18.0	18.1	التمويل مليار	قطاع خدمات صحية وتربوية وسياحية
	434	530	725	عدد المشاريع	
46.818	46.768	0.05	0	التمويل مليار	القطاع السكني
	760	1	0	عدد المشاريع	
322.478	184.328	65.750	72.4	التمويل مليار	اجمالي التمويل من المبادرة
	2788	2277	3229	عدد المشاريع	

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 ، ص 17 .



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020، 2020، ص 18.

المخطط يوضح سيطرة القطاع التجاري على المبادرة فيما النسبة متدنية للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية.

ثانياً: مبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي

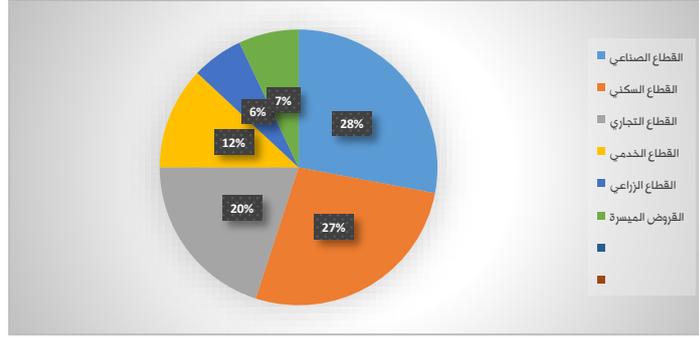
الغرض من هذه المبادرة (تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة)، لرفع الطاقة الإنتاجية للقطاعات (الزراعية والصناعية وانشاء المجمعات والمشاريع السكنية)، التي تسهم في تطوير "البنى التحتية للاقتصاد العراقي"، وتم توزيع التخصيصات المالية للمبادرة على ثلاث مصارف مع مشاركة "صندوق الإسكان"، اذ بلغت حصة المصرف الصناعي والزراعي لكل منها (30.3%) أي بقيمة (1666) مليار دينار وبفائدة مقدارها (4%) و(مدة سداد (10) سنوات للمصرف الصناعي)، ومدة سداد (5) سنوات للمصرف الزراعي، وكانت حصة "المصرف العقاري" (834) مليار دينار بنسبة بلغت (15.2) من المجموع الكلي للمبادرة وبفائدة مقدارها (3%) ومدة سداد عشرة سنوات، اما "صندوق الإسكان"، بلغ المخصص له من التخصيصات المالية بقيمة (1334) مليار دينار بنسبة (24.3%) وبفائدة مقدارها (2%) ومدة سداد عشرة سنوات¹⁸.

جدول (2) تمويل مبادرة الخمسة تريليون دينار عراقي للمدة (2020-2016) (مليار دينار)

المتبقي	المخصص	المجموع الكلي الممنوح	2020	2019	2018 - 2016	السنوات البيان
1551.8	1666	114.2	17.5	4.9	91.8	المصرف الصناعي
1612.8	1666	53.2	2.4	23.2	27.6	المصرف الزراعي
134	834	700	35	0	665	المصرف العقاري
125	1334	1209	200	50	959	صندوق الإسكان
3.423.6	5500	2.076.4	254.9	78.1	1.743.4	المجموع

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020، 2020، ص 18.

واضافة الى ما تقدم وصلت (مبادرات البنك المركزي العراقي) الى ما يقارب (18) تريليون دينار وشملت المبادرة 48 مصرفاً (21) مصرفاً تجارياً، و(2) من المصارف التجارية الأجنبية، و(25) من المصارف التجارية الإسلامية، وحصل تطور في مبادرة البنك المركزي لعام 2022 من خلال زيادة التخصيصات المالية الممنوحة للمصارف وزيادة النسبة المخصصة للقطاع الصناعي (28%)، والقطاع السكني (27%)، والقطاع التجاري لازالت نسبته عالية من التخصيصات (20%)، فما القطاع الخدمي (12%) والقطاع الزراعي (6%)، والقروض الميسرة الاستهلاكية (7%) (18).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، مبادرات البنك المركزي العراقي، أيار 2023، ص 4.

المطلب الثالث

مبادرات البنك المركزي

والتمويل المستدام طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق

في ظل الاقتصاد الريعي وضعف القطاع الخاص في العراق لابد من دعم ودور حقيقي مساهم وفاعل في الاستثمار الحقيقي وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا الدور لا يتحقق الا بزيادة المبادرات من البنك المركزي العراقي اذ ان الدولة والاقتصاد العراقي لازالت مالكة لوسائل الإنتاج والتحول الى الية السوق والاقتصاد الحر وديمقراطية السوق يحتاج في هذه المرحلة الى دعم حكومي واسع لحين تطوير القطاع الخاص، وعليه نضع مجموعة من المقترحات لتطوير مبادرات ومساهمات البنك المركزي العراقي كما يلي:

أولا: بيانات المبادرات والمساهمات للبنك المركزي العراقي توضح سيطرة القطاع التجاري على المبادرة فيما النسبة متدنية للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية، وعليه يتطلب تخصيص أكبر من الأموال مبادرات البنك المركزي الى القطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية، ضرورة خلق دور جديد وواضح المعالم والرؤية لصناعة القرارات المصرفية التنموية من خلال اشراك المجتمع بها وينبغي ان لا تصاغ هذه القرارات بدون منافع ومكاسب يحققها المجتمع من هذه القرارات التي يجب ان تعبر على حاجة وطموح هذا المجتمع في توفير الحاجات الأساسية وفرص العمل وتوفير الدخل المتحققة من استثمار أموالهم في عمل المصارف المتخصصة سواء كانت زراعية صناعية تجارية وعقارية¹⁰.

ثانيا: هناك قصور واضح في حجم المبادرات والاستراتيجيات التي تتعلق بتوزيع التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة في العراق وعليه ينبغي رفد المصارف الحكومية والخاصة بالتمويل المصرفي الذي يهدف الى سد العجز التمويلي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ولغرض زيادة الأموال المخصصة للمشاريع المدرة للدخل ينبغي وضع الاستراتيجيات والخطط التفصيلية لغرض زيادة أموال التمويل للمشاريع المدرة للدخل والمشاريع الإنتاجية والاستغلال الأمثل للتخصيصات المالية للمبادرات والمساهمات في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة ورفد الموازنة الاتحادية بالأموال اللازمة لديمومة التمويل المستدام. ووضع هدف تقليل التحديات والصعوبات التي تواجه التمويل المستدام منها الصعوبات المؤسسية التمويلية والفنية التي تواجه تنفيذ الرفعات الاقتصادية الوطنية المقترحة التي تهدف الى تحقيق اهداف وغايات التنمية المستدامة في العراق وتعزيز الممكنات الاقتصادية¹¹.

ثالثاً: لازالت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة تتراوح بين (4.9% - 3.8% خلال المدة 2014 – 2022 ، اما مساهمة القطاع الصناعي لا تتجاوز (2%) ، وبالرغم من لعب القطاع التجاري دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي لا تزال مساهمته متواضعة ، اذ تشكل (9.6%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه ينبغي الانتفاع من تجربة مصر فيما يتعلق بمشاركة المجتمع في رفد التمويل المصرفي المستدام من خلال طرح المصارف الحكومية والخاصة سندات الادخار والاستثمار للمشاركة في التأسيس للمشاريع التنموية التي تنفع المجتمع ، لان عندما يجد الافراد ان هذه المشاريع مخصصة لتوفير السلع والخدمات والبنية التحتية سيساهم افراد المجتمع في شراء هذه السندات بشرط منافعتها تقدم لهم كما هو في مشاريع الطاقة والسكن التي تقام في مصر .

رابعاً : دعوة لمشاركة اكبر للقطاع الخاص في مبادرات البنك المركزي العراقي لان من اهم الأسباب لعدم الانتفاع من المناهج الاستثمارية وتوزيع الائتمان التنموي المصرفي هو سيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة الاقتصادية مع تراجع مساهمة القطاع الخاص والفساد الإداري والمالي وعدم كفاءة الإدارة لتحقيق الأهداف المنشودة من عملية توزيع الائتمان التنموي المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة ، اذ يرتبط ذلك بهيمنة الدولة على فوائدها الاقتصادية الواردة من قطاع النفط ، وعلى الرغم من كل المبادرات والتخصيصات المالية في مبادرات البنك المركزي العراقي والاستراتيجيات والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية لم تحقق هذه المبادرات الاتجاهات التطويرية لأنها خلت من الرؤية الواضحة والتوزيع الأمثل على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وابتعدت القطاع الخاص الحقيقي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى اخر لا توجد اية محكمة لتوزيع الائتمان التنموي المصرفي بين القطاعات الاقتصادية في اطار استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ، اذ لم يكن التوزيع بوتيرة متساوية او بوتيرة متقاربة نسبياً تحقق المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة في العراق^{١٧}.

خامساً : معالجة سلبيات قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 منها تعقيد الإجراءات التي هي معقدة وتتطلب إجراءات طويلة ومكلفة مع غياب الشفافية مما يرد المستثمرين للاستثمار في العراق مع الفساد والابتزاز والاستغلال فضلاً عن ذلك سلبيات القيود على الاستثمار مثل قيود ملكية الأجانب على الأراضي والتي تعد ضد حماية حقوق المستثمرين مما قد يؤدي الى مخاوف حول الاستقرار القانوني ويضاف الى ذلك القيود على تحويل الأموال مما يعني صعوبات في تحويل الأرباح والاستثمارات ، مما يتطلب تغيير القانون لتحسين بيئة الاستثمار في العراق^{١٨}.

سادساً: توسيع دور البنك المركزي العراقي في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية المستدامة من خلال صب السياسة النقدية نحو الاستثمار الحقيقي وتحفيز النشاط الائتماني المصرفي وتوجيهه نحو المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التنموية من اجل رفع كفاءة التشغيل والاستخدام الأمثل لموارد الدولة .

الاستنتاجات

- 1- مبادرات البنك المركزي العراقي لم تحقق الهدف المنشود منها في الحد من مؤشرات الحاجة الى الاستيراد للسلع والخدمات والحد من البطالة والاستدامة المالية وهذا يعود الى عدم التطبيق السليم للخطط التنموية وعدم التعاون المطلوب بين مؤسسات الدولة التي تعنى بالخطط الاستراتيجية والمبادرات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية التنموية، بالتالي ضياع فرص التنمية المنشودة من مبادرات البنك المركزي العراقي.
- 2- عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لوضع استراتيجية وخطط تفصيلية بما يتعلق بتوزيع الائتمان المصرفي التنموي على القطاعات الاقتصادية المختلفة والنتيجة قصور وضياع فرص التنمية الاقتصادية من خلال عدم استغلال التخصيصات المالية للمبادرات في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتالي قصور في المشاريع المدرة للدخل والمشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي ترفد البلاد بما تحتاجه من

سلع وخدمات واقتصرت الأغلبية للمشاريع التجارية التي ترصد الأرباح السريعة ، علما ان هناك تراجع واضح في مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي ولم تتجاوز هذه النسبة 2%¹⁹.

- 3- ذهبت اغلب التخصيصات المالية في مبادرات ومساهمات البنك المركزي العراقي الى الجانب التجاري وعلى أهمية هذا الجانب لكنه تقارب مع نسبة التخصيصات للجانب الصناعي فيما التخصيصات الى الجانب الزراعي قليلة لا تتلاءم مع حاجة البلاد الى هذا القطاع الحيوي المهم في التنمية المستدامة والتي يساهم في تقليل استنزاف العملة الصعبة الخارجة لاستيراد المحاصيل الزراعية .
- 4- يفترض ان القوانين المصرفية تعمل على تحسين العمل المصرفي والاستثمار الحقيقي ولكن على الرغم من ان النص في قانون المصارف العراقي 94 لسنة 2004 على تقديم العديد من الخدمات التي ينبغي توفرها للعملاء (الزبائن) الا ان هذا القانون لم يساهم في تطوير القطاع المصرفي والاستثمار الحقيقي في العراق .

التوصيات

- 1- ينبغي ان تستهدف المبادرات المصارف التجارية والإسلامية الخاصة لحثها على المشاركة والاستفادة من المبادرات لتطويرها ومشاركتها في التنمية المستدامة للبلاد واستعمال الأموال المخصصة لهذه المصارف من المبادرات في إعطاء دور اكبر للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية .
- 2- التركيز على زيادة التخصيصات المالية لدعم مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية واعداد البرامج الكفيلة لمعرفة الدراية الائتمانية وخرطة وجغرافية المشاريع الاستثمارية التي تحقق المنافع والمكاسب للمجتمع لاتخاذ القرار السليم بالتمويل المصرفي ليكون الهدف المنشود تحقيق التنمية المستدامة في البلاد .
- 3- ضرورة تدعيم سلطة القانون والوقوف بوجه كل الحالات المسيئة والمقصرة في تنفيذ السياسات التنموية ومعاينة المصارف التي تقاوم عملية منح القروض للجانب الاستثماري ، من خلال تقليل حالات مقاومة التغيير التي تعرقل عمليات التطوير والعمل المصرفي التنموي ، مع ضرورة التوزيع العادل لتخصيصات المبادرات الحكومية والبنك المركزي العراقي بما يحقق العوائد والمنافع للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية اذ يؤشر الواقع تراجعا في نسبة التخصيصات لهذه القطاعات لاسيما الزراعي منها بالتالي ضرورة تعديل السياسات والإجراءات المصرفية لكي تتضمن عناصر التمويل المصرفي الموجه للمشروعات الاقتصادية الإنتاجية التي توفر فرص العمل وتحد من البطالة في المجتمع العراقي.
- 4- ينبغي ان تكون القوانين واللوائح المصرفية من شأنها تسهيل عملية الاقتراض والفوائد المترتبة عليها لتوسيع قاعدة الاستثمار الوطني ، وقيام الدولة بتوفير العوامل التي تشجع على الاستثمار وإيجاد الخطط المستقبلية وتوفير الأسواق المالية ذات الكفاءة التي تجعل التفكير من قبل المستثمرين باستثمار الأموال وتشجيع عمليات الاستثمار .
- 5- تحسين بيئة الاستثمار والاعمال وتحسين البنية التحتية لتحسين وصول المستثمرين للأسواق والموارد وتقليل الروتين والبيروقراطية وتقليل الإجراءات والوثائق المطلوبة لتحسين كفاءة الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين لتحسين الثقة بالاستثمار الحقيقي مع توفير مناسب للتمويل الاستثماري وتوفير الدعم اللوجستي للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المساحات الصناعية والزراعية لتحسين المشاريع وكفاءة عملياتها مع توفير الحوافز الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب مثل الإعفاءات الضريبية والرسوم الكمركية لتحسين جاذبية الاستثمار في العراق .

المصادر

المصادر العربية

- [1]. البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية ، 2024 .
- [2]. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ، 2023 .
- [3]. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المصرفي ، 2024 .
- [4]. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 .
- [5]. البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار ، 2003 .
- [6]. البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار ، 2023 .
- [7]. حيدر عبد المنعم عزيز ، استراتيجية البنك المركزي العراقي 2016-2022 ودورها في المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة ، السابعة عشرة ، العدد واحد والستون ، 2019 .
- [8]. سيماء محسن علاوي ، تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحل والاجنبي في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث والخمسون ، 2019 .
- [9]. عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2021 .
- [10]. محمد عثمان إسماعيل ، اساسيات التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986 .
- [11]. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2021 .
- [12]. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2022 .
- [13]. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2022 .
- [14]. مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للعراق ، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 .
- [15]. مؤسسة النقد السعودية ، التقرير السنوي ، 2023 .

المصادر الإنكليزية

English sources

[1]. Rajes, T. & Dileep, A. (2014). "Role of bank in sustainable economic development through green bank". International

الهوامش

- ¹. مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للعراق ، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، ط 1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص 8-10 .
- ². عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2021 ، ص 12 .
- ³. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2021 ، ص 45 .
- ⁴. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2022 ، ص 34 .
- ⁵. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ، 2023 ، ص 23 .
- ⁶. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المصرفي ، 2024 ، ص 23 .
- ⁷. البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية ، 2024 ، ص 34 .
- ⁸. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2022 ، ص 34 .
- ⁹. مؤسسة النقد السعودية ، التقرير السنوي ، 2023 ، ص 221 .
- ¹⁰. محمد عثمان إسماعيل ، اساسيات التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986 ، ص 10-12 .
- ¹¹. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020 ، 2020 ، ص 24 .

12. البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار ، 2003 ، ص 3 .
13 .
14. البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، أيار 2023 ، ص 3 .
15. سيماء محسن علاوي ، تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلس والاجنبي في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث والخمسون ، 2019 ، ص 278-279 .
16. 16. حيدر عبد المنعم عزيز ، استراتيجية البنك المركزي العراقي 2016-2022 ودورها في المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة ، السابعة عشرة ، العدد واحد والستون ، 2019 ، ص 12 .
- 17 . Rajes, T. & Dileep, A. (2014). "Role of bank in sustainable economic development through green bank ".
International Journal of Current Research and Academic Review, 12(12): 136-141.
18. وليد عيدي ، قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 ، الجهاز المصرفي بين الواقع والطموح ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، البنك المركزي ، بغداد ، العراق ، 2009 ، ص 12 .